العرب
الجمعة 2021/08/06
السنة 44 العدد 12140

أردوغان يكافح لتغيير أرقام النمو ويضغط لخفض الفائدة

الغموض بشأن السياسة النقدية للبنك المركزي يعمّق تهاوي الليرة

زاد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي تضررت شعبيته كثيرا بسبب آثار سياساته على الاقتصاد المتعثر، من وتيرة الضغط لخفض أسعار الفائدة قبل أيام من اجتماع مجلس إدارة البنك المركزي، في محاولة يائسة لتغيير أرقام النمو سرعان ما انعكست على قيمة الليرة المتداعية منذ سنوات أمام سلة العملات الرئيسية.

لا أثر للإصلاحات حتى الآن

أنقرة – تكافح الحكومة التركية لتغيير المؤشرات المتعلقة بالنمو وفي مقدمتها معدل التضخم إلا أنها في كل مرة تتعرض إلى خيبة تمتد آثارها إلى حياة الأتراك وأيضا إلى المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب وتتجلى بوضوح مع تراجع قيمة الليرة.

ويبدو أن خيبات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ستتكرر مع اقتراب موعد تحديد ما إذا كان البنك المركزي سيعمل بنصيحته أم لا، بشأن خفض أسعار الفائدة رغم أنه يروج بأن الاقتصاد يتجه إلى التعافي وأن بمقدور الإجراءات التي تقوم بها الحكومة أن تدفع الناتج المحلي الإجمالي إلى النمو قياسا بالعام الماضي.

رجب طيب أردوغان

التضخم الذي بلغ 18.95 في المئة في يوليو لن يرتفع أكثر

ولم يخف أردوغان في مقابلة تلفزيونية مساء الأربعاء الماضي أمنياته في أن ينمو الاقتصاد بأكثر من 7 في المئة هذا العام، وتوقع أن ينخفض التضخم بعد أغسطس الحالي، قائلا إن "التضخم الذي بلغ 18.95 في المئة في يوليو لن يرتفع أكثر".

وأظهرت بيانات رسمية أن التضخم المسجل يأتي على خلفية ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة، ليماثل مستوى الفائدة القياسي للبنك المركزي عند 19 في المئة، مما يزيد الضغط على المركزي للإبقاء على سياسة مشددة.

ولكن أردوغان كرر مرة أخرى معارضته طويلة الأمد لأسعار الفائدة المرتفعة، قائلا إنها "تسبب التضخم"، مما يعني أنه يعمل على التأثير على محافظ المركزي شهاب قاوجي أوغلو الذي عينه قبل أشهر.

وتشير أرقام التضخم الأساسي التي تقل غالبا عن التضخم في المدن، إلى أن التضخم الإجمالي قد لا يتراجع كثيرا وبالسرعة التي يتوقعها المركزي والحكومة.

وتؤدي معدلات التضخم المرتفعة عادة إلى تآكل القوة الشرائية للسكان وهو ما يعني أنهم يملكون مالا قليلا مقارنة بحاجتهم إلى الإنفاق على شراء السلع أو الحصول على ضمانات لمشتريات مكلفة مثل السيارات والمساكن.

وسرعان ما أثرت تصريحات أردوغان على الليرة، التي لامست الخميس أدنى مستوياتها مقابل الدولار في أسبوع، بفعل مخاوف حيال السياسة النقدية التي قد تؤدي إلى خفض أسعار الفائدة.

وبلغت الليرة 8.55 مقابل الدولار، لتهبط من إغلاق عند 8.48 الأربعاء الماضي، ولامست في وقت سابق من اليوم 8.5 مقابل الدولار، وهو أدنى مستوياتها في أسبوع.

وتشير تقارير صادرة عن المؤسسات المالية الدولية إلى أن الليرة التركية خسرت قرابة 12 في المئة منذ بداية العام الجاري، وهذا النزيف المتواصل للعملة يعود بالأساس إلى تخبط السياسات الاقتصادية التي يريد أردوغان تطبيقها.

وقال متعامل في النقد الأجنبي لدى أحد البنوك لرويترز إنه رغم توقعات هبوط التضخم في الأشهر المقبلة، فإن السوق ترى فرصة محدودة لأن يخفض المركزي أسعار الفائدة قريبا، وإن حديث السياسيين عن الخفض أضعف الليرة.

وانتهج أردوغان منذ توليه الرئاسة سياسة المغامرة بخفض أسعار الفائدة فارضا إرادته على المركزي بإجراء خفض كبير في أسعار الفائدة، ما تعارض مع الوضع الهش للتوازنات المالية والاقتصادية، وانعكس بسرعة ووضوح في اتجاه انهيار متسارع لليرة.

وأقال في مارس الماضي محافظ المركزي السابق ناجي إقبال، الذي لاقى ثناء السوق عبر رفع تكلفة الاقتراض القياسية من 10.25 في المئة إلى 19 في المئة على مدى فترة ولايته التي دامت أربعة أشهر وسعى خلالها إلى مكافحة التضخم ودعم الليرة التركية.

وهذا الأسلوب لا يريده الرئيس التركي صاحب واحدة من أغرب النظريات الاقتصادية في العالم عن أن تخفيض أسعار الفائدة يؤدي إلى تراجع التضخم.

وفي محاولة منه لتهدئة السوق، قال قاوجي أوغلو في يونيو الماضي إنّ التوقعات بخفض وشيك لسعر الفائدة "يجب أن تختفي".

وعزل أردوغان في شهر يوليو 2019 محافظ المركزي مراد تشيتن كايا بسبب فشل السياسات النقدية في مواجهة التباطؤ الاقتصادي، فيما دق خبراء نواقيس الخطر من أنها بداية مغامرة قد تكون الأخطر في مسيرة انهيار الليرة التركية.

وأثارت الخطوة قلق البنوك المحلية والعالمية من أن يصبح المركزي أداة سياسية في يد أردوغان وغير مستقل كما هو الحال في الدول المتقدمة.

ولم تكن إقالة تشيتن كايا مفاجئة بل كانت مبيتة منذ فترة لأن المحافظ المقال كان مصرّا على اعتماد منطق اقتصادي سليم في التعامل مع أسعار الفائدة.

وفي نوفمبر العام الماضي أقال أردوغان محافظ المركزي الأسبق مراد أويسال الذي تولى المنصب لفترة تزيد قليلا عن العام بسبب تراجع قيمة العملة لعدة أسابيع، وقام بتعيين ناجي إقبال بدلا منه.

وبينما تتبدد الترجيحات لزيادة رسمية لأسعار الفائدة أو تثبيتها على الأقل لكبح خسائر الليرة، فقد لجأ المركزي حتى الآن إلى إجراءات غير رسمية لرفع تكلفة التمويل، بما في ذلك خطوات على صعيد السيولة وتوجيه المقرضين للاقتراض بسعر أعلى.

> **متعاملون في النقد الأجنبي لدى بنوك تركية يرون فرصة محدودة لأن يخفّض البنك المركزي أسعار الفائدة قريبا**

وتزايدت عزلة تركيا عن محيط الأسواق الصاعدة جراء الانهيار الحاد في قيمة الليرة وعجز الحلول الترقيعية المتبعة عن معالجة اختلال النظام المالي بينما تجمع المؤشرات على أن هذه الأزمة تظل محلية ولا تؤثر على الأسواق الصاعدة الأخرى.

وتوسعت الحكومة التركية والسلطات النقدية خلال السنوات الخمس الأخيرة في ضخ السيولة النقدية في النظام المالي، وتم إنفاق جزء من الاحتياطات النقدية بوتيرة أسرع مما فعلت أي دولة صاعدة رئيسية.

ويقول خبراء إن أسباب انهيار الليرة، هي محلية بدرجة كبيرة، وهو ما دفع المؤسسات الاستثمارية العالمية الكبرى، مثل سيتي غروب وفيديلتي إنترناشيونال إلى التعامل مع تركيا بمعزل عن التعامل مع غيرها من الاقتصادات الصاعدة.

شركات ألمانية ناشئة تزاحم سبيس إكس في صناعة إطلاق الأقمار الاصطناعية

آوغسبورغ (ألمانيا) – تطمح شركات ناشئة في ألمانيا لمزاحمة شركة سبيس إكس الأميركية في تطوير القاذفات الصغرى المستخدمة لإطلاق الأقمار الاصطناعية الصغيرة والتي ستكون منخفضة التكلفة.

ونجحت شركة روكيت فاكتوري أوغسبورغ (آر.أف.أي) التي تتّخذ من بافاريا مقرّا لها نهاية يوليو الماضي في تشغيل محرّك صاروخها آر.أف. أي وان للمرّة الأولى لمدّة ثماني ثوان في موقع كيرونا للتجارب في السويد.

ويعمل هذا النظام بتقنية الإحراق على مراحل الذي يستخدم في صواريخ سبيس إكس التي يقف وراء تطويرها مؤسس شركة تسلا إيلون ماسك وأيضا بلو أوريغن المملوكة للملياردير الأميركي جيف بيزوس مؤسس أمازون.

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية إلى يورن شبورمان المدير التشغيلي في شركة آر.أف.أي قوله إن "هذه التقنية هي الأولى من نوعها في أوروبا حيث تسمح بوضع حمولة إضافية في المدار بنسبة 30 في المئة".

ومن الشركات الناشئة الأخرى في هذا المجال هاي إمبالس التي تتّخذ من بادن – فورتمبرغ مقرّا لها والتي جرّبت أيضا محرّك صاروخها النموذجي لمدّة أكثر من 20 ثانية في مايو الماضي في جزر شتلاند بأسكتلندا، مستخدمة وقودا مصنوعا من الشمع يُفترض به أن يحترق بسرعة ليعطي المفعول المرجوّ.

ويؤكد كريستيان شميرير (33 عاما) الذي شارك في تأسيس الشركة قائلا "تقنيتنا متطوّرة بما فيه الكفاية لتزويد السوق بقاذفات صغيرة".

أما الشركة الثالثة التي خاضت غمار هذا المجال فهي إزار إيروسبايس بالقرب من ميونخ وتستعد لإجراء تجربتها الأولى. وهي تتمتّع بأكبر محفظة تمويلية مع مستثمرين من قبيل صندوق أتش.في كابيتال ومجموعة بورشه القابضة وبنك لومبار أوديه السويسري.

وقدّم هؤلاء مع غيرهم من المستثمرين ما مجموعه أكثر من 150 مليون يورو لهذه الشركة الناشئة التي يديرها مهندسون بالكاد بلغوا عقدهم الثالث. ومن المرتقب القيام بمهمة تجريبية لصاروخ سبيكتروم خلال عام 2022.

وتجعل هذه المشاريع من ألمانيا أحد المرشحين الأكثر جدّية لخوض غمار سوق الأقمار الاصطناعية المخصصة لمراقبة الأرض وتوفير الإنترنت للسيارات والإكسسوارات الموصولة.

وبحسب إزار إيروسبايس من المرتقب أن تتخطى قيمة السوق 30 مليار يورو بحلول 2027، من بينها 10 مليارات يورو للأقمار الاصطناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم والمطلوبة من زبائن من القطاع الخاص أو مؤسستيين.

ويشبّه كريستيان شميرير "الصاروخ الكبير بالحافلة التي تنزل الركاب في مكان واحد، في حين أن القاذفات الصغرى هي بمثابة سيارات أجرة تضع الأقمار الاصطناعية في الموقع المحدّد من قبل الزبون".

وتزن هذه الأقمار الصغيرة بضع مئات من الكيلوغرامات، في مقابل 10 أطنان تقريبا للأقمار التي يرسلها صاروخ أريان إلى الفضاء، وهو الرائد على الصعيد الأوروبي.

كريستيان شميرير

تقنيتنا متطوّرة بما فيه الكفاية لتزويد السوق بقاذفات صغيرة

والهدف الذي تسعى هذه الشركات الناشئة إلى تحقيقه أيضا هو تقديم أسعار أرخص من أسعار المنافسين على المدى الطويل.

وتعوّل هذه الشركات الألمانية الثلاث على أسطول من 20 إلى 40 صاروخا يمكن أن تتم إعادة استخدام قسم منها وتُستعمل لتنفيذ عشرات المهمات في السنة.

غير أن ألمانيا ليست وحدها من يسعى إلى خوض غمار هذه السوق الواعدة، فسبيس إكس التي تتعاون مع وكالة الفضاء الأميركية (ناسا) قد سبق لها أن وضعت في المدار أقمارا اصطناعية صغرى. وتعدّ الأميركية روكيت لاب من الرائدين في هذا المجال، وقد نفّذت رحلات تجارية.

وتنشط الصين أيضا على هذا الخط وتضمّ أوروبا حوالي خمسة مشاريع واعدة، أبرزها في إسبانيا وبريطانيا.

وتشير كارلا فيلوتيكو المتعاونة مع مكتب الاستشارات الألماني سبايستك إلى أن موثوقية النموذج الاقتصادي ستكون مسألة أساسية في السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة، ما قد يؤدي إلى استبعاد عدّة جهات من السوق.

مرحلة جديدة في السباق نحو الفضاء

تراجع الاستثمارات الخارجية في تونس منذ بداية 2021

تونس – كشفت بيانات حديثة نشرتها الوكالة التونسية للنهوض بالاستثمار الخارجي تراجع الاستثمارات الخارجية المتدفقة إلى البلاد بنهاية النصف الأول من العام، مما يعني أن السلطات أمامها الكثير لتفعله حتى تعيد زخم مناخ الأعمال المتذبذب.

وانحسرت قيمة الاستثمارات الخارجية إلى تونس 7.4 في المئة لتبلغ 945.8 مليون دينار (339.7 مليون دولار) مقابل أكثر من مليار دينار (336 مليون دولار) بمقارنة سنوية.

وبحساب سعر الصرف فقد استقطبت تونس خلال الفترة الفاصلة بين يناير ويونيو الماضيين ما قيمته 343.7 مليون دينار (123.45 مليون دولار).

وشهدت الاستثمارات الخارجية تراجعا حادا خلال الربع الأول من العام وصل إلى مستوى 31.6 في المئة بفعل تأثيرات جائحة فايروس كورونا وركود الاستثمارات الدولية في العالم.

وبحسب إحصائيات وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي، فقد تراجعت الاستثمارات الدولية في البورصة بنسبة 55.5 في المئة لتبلغ مع نهاية يونيو الماضي ما قيمته 17.4 مليون دينار (6.25 مليون دولار) مقابل 39.1 مليون دينار (14 مليون دولار) في الفترة ذاتها قبل عام.

وتعكس الأرقام حقيقة أن سوق الأوراق المالية التونسية لا تزال بعيدة عن مستوى تقديم الدعم للاقتصاد التونسي المشلول، وهي تحتاج إلى إعادة هيكلة وإصلاحات لجذب المزيد من المستثمرين إليها.

وعلى مستوى التوزيع القطاعي للاستثمارات الدولية المباشرة أظهرت المؤشرات الإحصائية للوكالة أن جل القطاعات سجلت نموا سلبيا باستثناء قطاع الخدمات.

ولم يستقطب قطاع الطاقة خلال النصف الأول من هذه السنة سوى 95.5 مليون دولار قياسا بحوالي 121.4 مليون دولار على أساس سنوي أي بتراجع قدره 21.3 في المئة.

> **7.4**
> **في المئة نسبة تراجع الاستثمار في النصف الأول من 2021 على أساس سنوي**

كما شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الزراعة تراجعا واضحا، حيث تقلصت من نحو 2.6 مليون دولار في النصف الأول من العام الماضي لتصل إلى 750 ألف دولار فقط.

ولئن ألقى بعض المراقبين باللوم على الجائحة وارتباك حكومة هشام المشيشي المقالة في بلوغ هذا المستوى من الاستثمار الذي يمس من ثقة المستثمرين الأجانب بمناخ الأعمال التونسي، إلا أن الرئيس قيس سعيد يعتبر أنّ البلد "ضحية للفساد واللصوص اللذين كانا عائقا أمام تدفق الاستثمارات على تونس".